الكهرباء والغاز للبنان ولكن سوريا هي المستفيدة

الخطة الأميركية لتزويد لبنان بالكهرباء تواجه صعوبات بسبب سيطرة نظام الأسد على سير العملية

سيُضَخ الغاز الطبيعي المصري إلى لبنان عبر الأردن وسوريا لمساعدته على تعزيز إنتاجه من الكهرباء بموجب خطة ترعاها الولايات المتحدة لتخفيف أزمة طاقة أصابت البلد بالشلل، فيما يؤكد متابعون أن نظام بشار الأسد سيكون المستفيد الأول من هذه الخطة بسبب سيطرته على سير العملية التي تمر عبر أراضيه، حيث ستجد إدارة جو بايدن نفسها مجبرة على تقديم تنازلات للأسد لضمان تقديم المساعدات لبلد أنهكته الأزمات الاقتصادية والسياسية.

انقطاع الكهرباء جزء من حياة اللبنانيين

حسين عبدالحسين
باحث متخصص في شؤون الشرق الأوسط والخليج

احتفلت الأطراف السياسية في لبنان والحكومة السورية بخطة لضخ الغاز المصري إلى لبنان، ووصفت تلك الخطة بأنها انتصار على أعدائهما الإمبرياليين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة. لكن تلك الخطة، كانت في الواقع، منتجا أميركيا مصمما كإجراء "لإدارة الأزمات"، من أجل المساعدة في التخفيف من آثار انهيار لبنان.

ولبنان الواقع تحت سيطرة الميليشيا العسكرية والتي بدورها أشعلت حروبا إقليمية لا نهاية لها، مما أدى إلى إجهاض النمو الاقتصادي للبلد، والذي ترتب عليه نفاد المخزون من العملات الأجنبية، وبالتالي تضاءلت واردات البلد من السلع الأساسية، بما في ذلك الوقود، إلى مستوى كارثي.

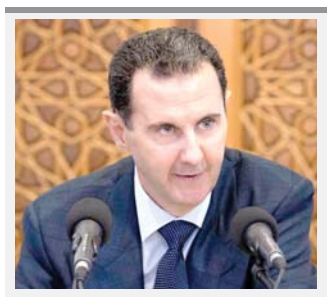

لمساعدة لبنان في أزمته، سيتعين على واشنطن منح الأسد شيئا من الاعتراف، وهو ثمن يبدو أن إدارة بايدن مستعدة لدفعه

ودون وقود، أصبح انقطاع التيار الكهربائي جزءا من حياة الشعب اللبناني، حيث تحصل المنازل اللبنانية الآن على حوالي ساعتين من الكهرباء يوميا، مما يزيد من اعتماد الأسر على المولدات الكهربائية الصغيرة، ولكن يتعين عليها أيضا البحث عن "دولارات جديدة" لشراء الديزل، بينما يقوم عملاؤهم بتسوية فواتيرهم بالعملة الوطنية التي تتدهور بصورة مستمرة، وأصبح من المتعذر الحصول على الدولارات والديزل.

ويهدد انقطاع الكهرباء وندرة الديزل عمل قطاعات اقتصادية مهمة، بما في ذلك الرعاية الصحية، وقد أصدرت الجامعة الأميركية في بيروت، التي يعمل مستشفاها دون انقطاع منذ عام 1860، بيانا في شهر أغسطس الماضي، شديد اللهجة طالبت فيه بالمساعدة، حيث قال المستشفى إنه سيتعين عليه إطفاء المعدات الطبية الحيوية، في حال انقطاع الكهرباء أو عدم توفر الديزل، مما قد يتسبب في وفاة حوالي 100 مريض في غضون أيام.

وربما كان ذلك النداء الذي أطلقه المستشفى هو ما دفع السفارة الأميركية في بيروت إلى العمل على خطة تتعلق باستيراد الغاز من مصر والكهرباء المنتجة في الأردن بالغاز المصري، لتلافي كارثة وشيكة، وقد اتصلت السفيرة دوروثي شيا بالرئيس ميشال عون لتخبره بأن لدى بلدها خطة، وبدوره أعلن عون بكل فخر أن أزمة الكهرباء على وشك الانتهاء.

وفي حين أن التفاصيل لا تزال شحيحة، فإن المخطط الأساسي للخطة هو إحياء "خط الأنابيب العربي" الذي شهد ضخ مصر للغاز إلى لبنان عبر الأردن بين عامي 2008 و2010. وبحسب رئيس الوزراء السابق فؤاد السنيورة، فقد تلقت سوريا الغاز المصري في الجنوب، وزودت لبنان من احتياطاتها في الشمال. ومن بين العشرات من محطات الطاقة في لبنان، لا تعمل سوى ثلاث بالغاز، وتقع جميعها في بلدة دير عمار الشمالية ويمكن أن تنتج ما مجموعه 435 ميغاواط من الطاقة.

وقالت السفيرة شيا إن واشنطن ستسهل المدفوعات لمصر، نيابة عن لبنان، من خلال استخدام أموال مساعدات البنك الدولي المخصصة للبنان. وفي المتوسط، يكلف إنتاج ميغاواط واحد من الكهرباء عن طريق الغاز 50 دولارا في الساعة، وإذا عملت محطات دير عمار على مدار 24 ساعة، فإن فاتورة الغاز اللبناني من مصر ستصل إلى ما يقرب من 200 مليون دولار في السنة.

لكن 435 ميغاواط بالكاد تغطي احتياجات لبنان من الكهرباء، ويقدر الطلب في ساعة الذروة بأكثر من 3000 ميغاواط. وبالتالي، فإن دير عمار لن يغطي سوى 15 في المئة من احتياجات لبنان، أو ما يعادل ثلاث ساعات ونصف الساعة من الإمداد بالكهرباء اليومية، ولا يُعد ذلك انتصارا حقيقيا لحاكم البلاد، حزب الله أو لمن يحميه، عون. ولكن هذا الخيار أفضل من خيار الناقلة المليئة بالوقود الإيراني المفترض أنها كانت متجهة إلى محطات توليد الكهرباء اللبنانية، وإلى متى سيستمر ذلك النفط؟ وكلا الخيارين صعب على حزب الله.

وإذا تم تنفيذ الخطة، فسينتج لبنان الكهرباء ليغطي احتياجات قطاعاته الحيوية، مثل المستشفيات، وستحتل المرافق العامة المرتبة الثانية، مثل المطار، وأخيرا قد تحصل الأسر على ساعة أو ساعتين إضافيتين من الطاقة بالإضافة لما يتلقونه الآن، وستستمر معاناة اللبنانيين بسبب انقطاع التيار الكهربائي، لكن السفارة الأميركية ستتجنب على الأقل إغلاق المستشفيات.

ولا تزال الخطة الأميركية لكهرباء لبنان تواجه عدة صعوبات، بادئ ذي بدء يجب أن يمر ذلك الغاز عبر الأراضي السورية، مما يعطي الحكومة السورية جزءا من السيطرة على سير العملية. ويبدو أن خطط إنتاج الكهرباء الأردنية قد تم استبعادها الآن، لكن حتى تلك الكهرباء كان يجب أن تمر عبر الأراضي السورية أيضا، والسبب في كونها مجرد احتمال "مستقبلي"، كما قال وزير الطاقة اللبناني، هو أن الشبكة السورية بحاجة إلى إصلاح.

ولكن سوريا ترضخ لعقوبات أميركية مفروضة على نظام بشار الأسد، وهذا يعني أن الخطة الأميركية تتطلب من البيت الأبيض تقديم إعفاء من الكونغرس لتعليق أجزاء من قانون قيصر الذي يفرض تلك العقوبات، وفي زيارته الأخيرة لبيروت قال السناتور كريس فان هولين إنه وعدد من زملائه يعملون على إيجاد طريق للسماح للغاز المصري بالمرور عبر الأراضي السورية.

وقد أعرب مسؤولون سوريون عن استعدادهم لتسهيل الخطة الأميركية، حتى لو لم تحصل دمشق على أي عائد منها. وتمنح تلك الخطة الأسد الاعتراف الإقليمي والعالمي الذي طالما تمناه، وبمجرد أن تبدأ الأنابيب في الضخ، سيكون للعالم مصلحة واضحة في إبقاء الأسد في السلطة. وعلى مدى نصف القرن الماضي، أتقن النظام فن "الظهور في صورة الطرف المفيد" للقوى العالمية، متوقعا رد الجميل منهم.

ولمساعدة لبنان في أزمة الكهرباء، سيتعين على واشنطن منح الأسد شيئا من الاعتراف والاهتمام، وهو ثمن يبدو أن إدارة بايدن مستعدة لدفعه، وستعمل الخطة الأميركية على تحسين وضع الكهرباء في لبنان وهو تحسين بسيط. ولكنها ستفيد نظام الأسد فائدة لا يمكن قياسها.

* سينديكيشن بيرو

عامان من الأزمات في لبنان

على وقع الانهيار الاقتصادي المتسارع، بات أكثر من نصف اللبنانيين تحت خط الفقر، وفقدت الليرة اللبنانية أكثر من 90% من قيمتها أمام الدولار، فيما ارتفعت أسعار المواد والبضائع كافة، حتى أن أسعار مواد غذائية أساسية ارتفعت بأكثر من 700% خلال عامين

شرارة واتساب

17 أكتوبر 2019
أعلنت الحكومة عزمها **فرض رسم مالي على الاتصالات المجانية** عبر تطبيقات المراسلة الإلكترونية مثل واتساب.

فجّر ذلك غضب لبنانيين، وسرعان ما تراجعت الحكومة برئاسة سعد الحريري عن فرض الرسم

20 أكتوبر 2019
بلغ الحراك الشعبي ذروته مع **تظاهر مئات الآلاف** في كل أنحاء البلاد، مطالبين برحيل الطبقة الحاكمة

نهاية أكتوبر 2019
على وقع غضب الشارع، **استقالت حكومة الحريري**

نوفمبر 2019
فرضت المصارف قيودا صارمة على عمليات السحب والتحويلات إلى الخارج. وما زالت **تدابير غير مسبوقة مستمرة**

بدء تفشي فيروس كورونا

فبراير 2020
سجل لبنان أول إصابة بفيروس كورونا. وتراكمت الأعباء تدريجياً على **القطاع الصحي الذي أنهكه الانهيار الاقتصادي**

تخلف عن السداد

7 مارس 2020

أعلنت الحكومة الجديدة برئاسة **حسان دياب أن لبنان «سيعلق» سداد دين** بقيمة 1.2 مليار دولار

23 مارس 2020

أعلنت وزارة المال **«التوقف عن دفع جميع سندات اليوروبوند المستحقة بالدولار»**

30 أبريل 2020
أعلنت الحكومة **خطة إنعاش اقتصادي** وطلبت مساعدة **صندوق النقد الدولي**.
انطلقت المفاوضات بين الطرفين، إلا أنها **توقفت** في صيف 2020 جراء **خلافات** بين الأفرقاء اللبنانيين أنفسهم

انفجار

4 أغسطس 2020

وقع انفجار ضخم في مرفأ بيروت، أسفر عن مقتل 214 شخصا وإصابة أكثر من 6500 آخرين، نتج عن كميات ضخمة من مادة نيترات الأمونيوم مخزنة منذ 2014

6 أغسطس 2020

زار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بيروت ودعا إلى «تغيير» في النظام

8 أغسطس 2020
تظاهر آلاف اللبنانيين ضد المسؤولين السياسيين الذين حمّلوهم مسؤولية المأساة

10 أغسطس 2020
استقالت حكومة حسان دياب

لا حكومة

31 أغسطس 2020

استبق السياسيون اللبنانيون زيارة ماكرون الثانية إلى بيروت بالاتفاق على تكليف سفير لبنان في ألمانيا **مصطفى أديب** تشكيل حكومة

مطلع سبتمبر 2020

عاد ماكرون إلى بيروت مع خارطة طريق التزمت القوى السياسية بموجبها **تشكيل حكومة** «مهمة محددة» في مدة أقصاها أسبوعان

26 سبتمبر 2020
اعتذر أديب عن عدم تشكيل الحكومة بعدما اصطدم بخلافات حادة بين القوى السياسية

22 أكتوبر 2020

كلف الرئيس اللبناني **ميشال عون مرة جديدة سعد الحريري** تشكيل حكومة جديدة

من أسوأ الأزمات منذ العام 1850

1 يونيو 2021
صنّف البنك الدولي الانهيار الاقتصادي **في لبنان بين الأسوأ في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر**

9 يونيو 2021
أغلقت محطتان رئيسيتان لتوليد الطاقة بسبب **نقص الوقود**

22 يونيو 2021
حذرت نقابة المستشفيات من **«كارثة صحية»** جراء الانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي وعدم توفر المازوت لتشغيل المولدات

رحيل الحريري وعودة ميقاتي

15 يونيو 2021
بعد 9 اشهر من تكليفه، **اعتذر سعد الحريري** عن عدم تشكيل الحكومة بعدما حالت الخلافات السياسية الحادة مع رئيس الجمهورية دون إتمامه المهمة

26 يونيو 2021

كُلّف نجيب ميقاتي الذي ترأس حكومتين في 2005 و2011، تشكيل **حكومة جديدة**

انفجار خزان وقود

15 أغسطس 2021
عشرات القتلى والجرحى في انفجار خزان وقود في منطقة عكار الأكثر فقراً في لبنان أثناء تجمع العشرات حوله للحصول على القليل من البنزين

AFP الصور لفرانس برس

حكومة ميقاتي في لبنان بنفس الطباخين، فهل تقدم وجبة جديدة؟

بيروت – تقع على حكومة لبنان الجديدة التي يرأسها نجيب ميقاتي مهمة إنعاش الاقتصاد الهائلة في بلد يواجه أزمات غير مسبوقة في تاريخه، غير أنّ محللين يشككون بقدرتها على التصدي لتحديات لا حصر لها.

وسيكون على الحكومة الجديدة كبح الانهيار الاقتصادي في لبنان الغارق في أزمة وصفها البنك الدولي بأنها الأسوأ منذ 1850.

ووصفت وسائل إعلام محلية التشكيلة الجديدة بكونها "حكومة الثقة شبه المستحيلة".

والمخاوف المشتركة التي جرى التعبير عنها سواء في وسائل الإعلام أو شبكات التواصل وأيضا على ألسنة بعض الخبراء، محورها مدى قدرة الحكومة الجديدة على إنعاش اقتصاد يعاني من تدهور غير مسبوق، وهامش التحرك الذي تحظى به في مجال الإصلاحات.

وكتبت لبنانية على موقع فيسبوك "إنّها حكومة... النيترات والعقم السياسي والفساد التوافقي"، في إشارة إلى انفجار بيروت في أغسطس الماضي نتيجة تخزين كميات ضخمة من مادة نيترات الأمونيوم في مرفأ العاصمة دون أي احتراز.

واتسع نطاق التساؤلات ليشمل طبيعة التغييرات التي يمكن إنجازها على يد فريق حكومي اختار أفراده أقطاب الحياة السياسية الممسكين بمكامن السلطة منذ عقود ويُنظر إلى سياساتهم الزبائنية والشكوك حول فسادهم على أنّها المتسببة بالانهيار الاقتصادي.

وتساءل الباحث والأستاذ الجامعي سامي نادر في حديثه لوسائل إعلامية "الطباخون أنفسهم في إشارة إلى الطبقة السياسية، شكّلوا الحكومة، فهل هم قادرون على تقديم وجبة جديدة؟"، مضيفا أنّ "الخوف الحقيقي في ألا يقود أسلوب عمل (النظام) نحو إنتاج شيء جديد".

وبالنسبة إلى مهى يحيى مديرة مركز كارنيغي في الشرق الأوسط، فإنّ "الأولوية للحكومة هي في احتواء الانهيار".

ولهذه الغاية، يقول المحللون إن استئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدات مالية يبدو ضروريا.

ومن بين التحديات التي تواجه الحكومة الجديدة، التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بعدما توقفت المحادثات معه عمليا بداية صيف 2020.

وتعتبر الأسرة الدولية أنّ اتفاقا كهذا لا مفرّ منه لتوفير مساعدات حيوية.

وكانت المحادثات قد انطلقت في مايو 2020، وانتهت بعد شهرين من الخلافات في الجانب اللبناني حول الخسائر التي سيقع على الدولة تكبّدها والخسائر المترتبة على دائنيها الرئيسيين وتشمل لائحة التحديات الطويلة: تحقيق استقرار العملة الوطنية، مكافحة التضخم المفرط والشحّ الذي يطال موادا رئيسية.

مهى يحيى

المهمة الأولى للحكومة هي احتواء الانهيار الاقتصادي

وبحسب مرصد الأزمات في الجامعة الأميركية في بيروت، قفزت تكلفة الغذاء بنسبة 700 في المئة في العامين الماضيين.

ويعيش 78 في المئة من اللبنانيين حاليا تحت خط الفقر في مقابل أقل من 30 في المئة قبل الأزمة، بحسب الأمم المتحدة. كما سيتعين على الحكومة معالجة النقص الخطير في الأدوية والوقود والكهرباء والذي يعرّض الصحة العامة للخطر ويشلّ نشاط المستشفيات والشركات والصناعات.

وفي تقرير حديث، أكدت مؤسسة "أي.إتش.إس ماركت" للأبحاث، على استمرار التحديات التي تواجه شركات القطاع الخاص في لبنان نتيجة نقص الوقود وتآكل القوة الشرائية للزبائن المحليين.

ويشكك المحللون في قدرة الحكومة على مواجهة كل هذه التحديات.

وترتبط عمليات التدقيق في حسابات المصرف المركزي ارتباطا وثيقا بالمفاوضات مع صندوق النقد الدولي وكذلك مواءمة أرقام الخسائر التي تطالب بها هذه المؤسسة.

وفي سبتمبر سنة 2020 أعلنت الدولة إطلاق التدقيق الجنائي، قبل انسحاب شركة "ألفاريز آند مارسال" الدولية بعد شهرين قدّم خلالهما المصرف المركزي جزءا يسيرا من المعلومات والوثائق المطلوبة من قبل المكتب.

ويرى الخبير الاقتصادي مايك عازار أنّ الاتفاق النهائي مع صندوق النقد الدولي يعني "إصلاحين رئيسيين: إعادة هيكلة القطاع المصرفي والمصرف المركزي، وأيضا القطاع العام، ولاسيما ديونه".

غير أنّ "إعادة هيكلة القطاع العام لها تأثير على الأحزاب السياسية، فهو المصدر الرئيس لتمويل نظامها الزبائني"، متسائلا "كيف سيقبلون ذلك؟".

أما في ما يتعلق بتحقيق استقرار العملة والأسعار "فلا شيء يمكن القيام به غير تلكما العمليتين لإعادة الهيكلة"، وفق الخبير الاقتصادي إذ إنّ هبوط التضخم وسعر الصرف يعتمدان عليهما إلى حد كبير وفقا له.

وفي تقديره، لن تسفر الإجراءات اليتيمة إلا عن "تحويل التأثير والتكلفة إلى مكان آخر" داخل الاقتصاد.

ويجمع المتابعون على أن إحدى العقبات الرئيسية أمام الإصلاح تكمن في "عقلية" تقاسم الحصص بين الأحزاب الحاكمة التي هيمنت مرة جديدة على الحكومة وأخّرت تشكيلها.

وأردفت يحيى "يمكنهم استخدام الوزراء في الحكومة لعرقلة أي إصلاح يرون أنه يقوّض مصالحهم".

وعلى الصعيد السياسي، يقول خبراء إنه سيتعين على الحكومة الحالية استعادة الثقة المفقودة تماما في الدولة وتمهيد الطريق للانتخابات التشريعية المقبلة.